



إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة  
في الضفة الغربية وغزة:  
الاستعراض الرابع للتقدم المحرز<sup>١</sup>

MACROECONOMIC AND FISCAL FRAMEWORK  
FOR THE WEST BANK AND GAZA:  
FOURTH REVIEW OF PROGRESS

تقرير خبراء الصندوق المقدم إلى اجتماع لجنة الاتصال المخصصة  
نيويورك، ٢٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩  
مسودة (٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩)

---

<sup>١</sup> أعد هذا التقرير فريق يتألف من أسامة كنعان (رئيس البعثة)، ورينا باتاتشاريا، ورومان زيتك. وقد أصدر خبراء الصندوق في ٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧ تقريراً بعنوان "إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة للمدى المتوسط للضفة الغربية وغزة" (الوثيقة SM/07/384) تضمن تقييماً للتقدم المحرز في تنفيذ إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة الموضح في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية. وصدر تقرير الاستعراض الثالث للتقدم في تنفيذ الإطار بتاريخ ٢٥ فبراير/شباط ٢٠٠٩ (FO/Dis/09/24). وتجدر الإشارة إلى أن تقارير الخبراء عن الضفة الغربية وغزة تُنشر في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت ([www.imf.org/wbg](http://www.imf.org/wbg)).

## المحتويات

٣	ملخص واف
٥	أولا - آخر التطورات الاقتصادية
٩	ثانيا - تطورات المالية العامة
١٤	ثالثا - آفاق الاقتصاد الكلي
٢١	رابعا - التقييم
	الإطارات
٨	١- إصلاحات سلطة النقد الفلسطينية
١٦	٢- الإصلاحات الهيكلية لتحقيق استمرارية أوضاع المالية العامة
	الأشكال البيانية في النص
٢١	مسار نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ٢٠٠٥-٢٠١٢
	جداول النص
١٢	مؤشرات المالية العامة للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٠
٢٠	مقارنة مع السيناريو المتشائم
	الأشكال البيانية
٦	١- الأوضاع المتباينة لسوق العمل في الضفة الغربية وغزة
٢٤	٢- تطورات الاقتصاد الكلي والمالية العامة
	الجداول
٢٥	١- مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٦ - ٢٠١٢ (بملايين الدولارات الأمريكية)
٢٧	٢- عمليات المالية العامة للحكومة المركزية، ٢٠٠٨-٢٠١٢ (بملايين الشقيقات)
٢٩	٣- عمليات المالية العامة للحكومة المركزية، ٢٠٠٨-٢٠١٢

## ملخص واف

هناك فرصة واقعية لانعكاس مسار الاتجاه الهبوطي في المستويات المعيشية للشعب الفلسطيني في المستقبل القريب، وذلك على الأقل في الضفة الغربية، شريطة الاستمرار في تخفيف القيود المفروضة على الحركة والدخول. وقد اتسع نطاق أنشطة القطاع الخاص بفضل الإصلاحات الأمنية التي أجرتها السلطة الفلسطينية، بما في ذلك إعادة إرساء القانون والنظام في كبرى مدن الضفة الغربية، والتي جاءت مكملة لتخفيف القيود على الحركة والدخول. ومع هذا، لا يزال الوضع في غزة صعبا برغم بعض التخفيف للحصار. ومن المتوقع أن يرتفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية بنحو ٧% في عام ٢٠٠٩، ليتحقق أول ارتفاع ملموس في المستويات المعيشية منذ عام ٢٠٠٥، وهو ارتفاع مشروط برفع ما تبقى من قيود في الضفة الغربية خلال الفترة المتبقية من السنة. وبرغم هذا، فمع افتراض تخفيف الحصار على غزة تخفيفا محدودا، سيزداد التراجع في حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وإن كان بوتيرة أبطأ مقارنة بعام ٢٠٠٨.

وواصلت السلطة الفلسطينية اتخاذ تدابير بناء المؤسسات واعتماد سياسات حكيمة على صعيد المالية العامة. فأدت هذه السياسات، مصحوبة بالتقدم في إدارة النفقات العامة وسلامة الحوكمة، إلى تعزيز ثقة القطاع الخاص. واستمر الانضباط في كبح نمو معدلات الأجور والتعيينات في القطاع العام، كما يجري العمل في الوقت الحاضر لإلغاء الدعم على المرافق العامة تدريجيا. ومع هذا، أدت الحرب في غزة إلى إلقاء عبء ثقيل على الموازنة. وبينما قدم المانحون معونة سخية في مجموعها خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى أغسطس/آب ٢٠٠٩، اتساقا مع الموازنة الأصلية لعام ٢٠٠٩، فقد صُرف أكثر من نصفها متأخرا في شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب. وأدت الحرب في غزة، مصحوبة بتأخر المعونة من المانحين، إلى تفاقم وضع السيولة الصعب بالفعل مما دفع إلى اقتراض الحكومة لمبالغ طائلة من البنوك التجارية إضافة إلى تراكم المتأخرات في النصف الأول من العام. ومن المهم للغاية أن تسعى السلطة الفلسطينية لتحقيق الاتساق بين نفقات الموازنة والهدف المحدد في موازنة عام ٢٠٠٩، لا سيما من خلال تقييد الإنفاق غير المرتبط بالأجور.

وثمة حاجة إلى ضمان تقديم المانحين مساعدات كافية في الوقت المناسب لتمويل عجز الموازنة في الفترة المتبقية من عام ٢٠٠٩ و عام ٢٠١٠. وتشير التوقعات إلى أن احتياجات التمويل الخارجي للنفقات الجارية للفترة من سبتمبر/أيلول إلى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩ ستبلغ ٠,٤ مليار دولار تقريبا، ومنها نفقات طارئة تُخصص لغزة، وذلك بالإضافة إلى الحاجة إلى توافر ١,١ مليار دولار على الأقل للاستثمار العام وإعادة

الإعمار في الأراضي الفلسطينية في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وسوف ينخفض عجز الموازنة الجارية من ١,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٩ إلى ١,٢ مليار دولار عام ٢٠١٠ بفضل مواصلة احتواء الإنفاق العام مصحوبا بانخفاض النفقات الطارئة المتوقعة لغزة.

ولا يزال التعاون الوثيق بين الأطراف الثلاثة المعنية، أي السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل والجهات المانحة، يكتسب أهمية بالغة في ضمان نجاح الإصلاحات واستمرار الارتفاع في المستويات المعيشية. وتمثل مثابرة السلطة الفلسطينية على تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، يدعمها توافر المساعدات الكافية من المانحين في الوقت المناسب، عنصرا أساسيا في دعم ارتفاع معدل النمو والتحرك المطرد لتحقيق استمرارية أوضاع المالية العامة. وسوف تتراجع المخاطر التي تهدد الآفاق الاقتصادية تراجعا ملموسا بتحقيق تقدم كبير في عملية السلام ورفع القيود على التجارة، ليس داخل الأراضي الفلسطينية فحسب، وإنما أيضا بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل. وبالفعل، يمثل إلغاء هذه القيود عنصرا ضروريا في توسع التجارة الخارجية للضفة الغربية وغزة، خاصة بالنظر إلى عدم وجود ميناء بحري أو جوي عامل، ويُعد هذا التوسع بدوره مطلباً ضروريا لاستمرار ارتفاع حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي بعد عام ٢٠٠٩.

## أولا - آخر التطورات الاقتصادية

١- بينما تحسن الوضع الاقتصادي الكلي في الضفة الغربية، لا تزال غزة تواجه أوضاعا صعبة بسبب الحصار. وبينما تم تخفيف الحصار على غزة إلى حد ما مقارنة بالوضع في الفترة السابقة على اندلاع الحرب في نهاية ٢٠٠٨/مطلع ٢٠٠٩، فلا تزال هناك قيود مشددة على دخول البضائع غير الأساسية. وفي الضفة الغربية، تعززت الثقة وارتفع النمو حتى الوقت الحاضر في عام ٢٠٠٩ بفضل عاملين رئيسيين. أولاً، شهدت الأوضاع الأمنية تحسناً ملموساً يرجع إلى إعادة نشر قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في كبرى مدن الضفة الغربية، وهو ما أثر على الثقة، إلى جانب الدور التكميلي لإصلاحات المالية العامة التي أجرتها السلطة الفلسطينية، وشملت انتهاج سياسة حكيمة للإتفاق مكنتها من سداد متأخرات الأجور. وثانياً، تم تخفيف القيود على التجارة الداخلية وعبور الأشخاص إلى حد كبير.<sup>٢</sup> ويُقدَّر نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية وغزة في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ بنحو ٦% مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨.

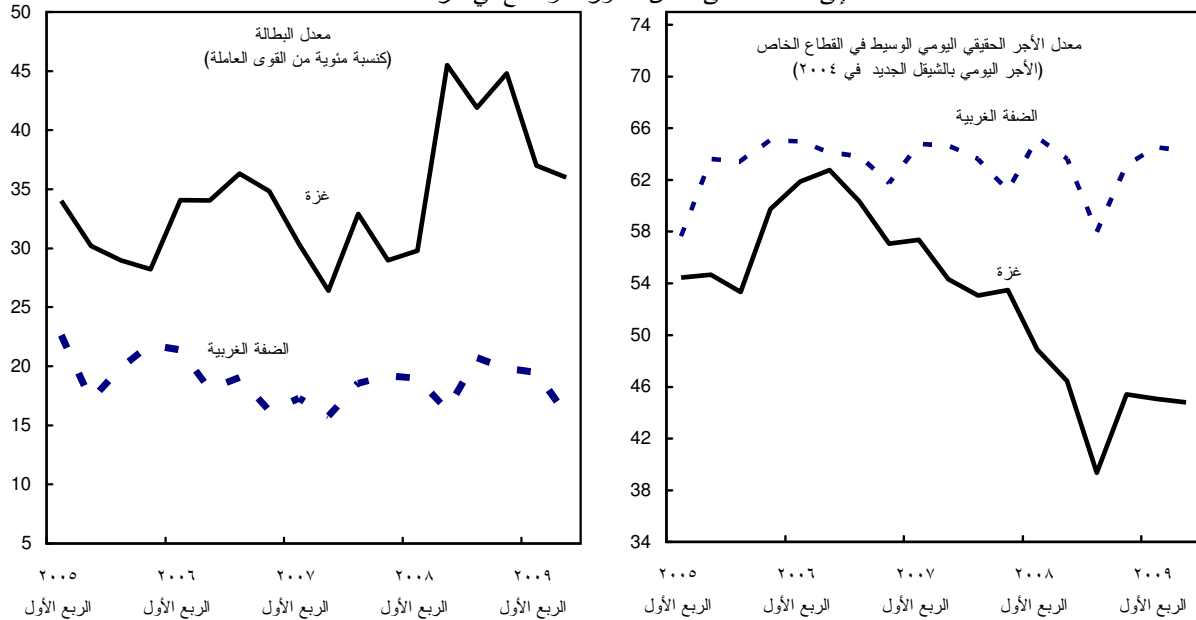
٢- ولا يزال تأثير الركود العالمي على الاقتصاد الفلسطيني محدوداً حتى الآن. وبينما يؤدي الركود العالمي إلى انخفاض النمو في إسرائيل، فإن تأثيره على الضفة الغربية وغزة محدود نظراً لانخفاض حصة الصادرات في إجمالي الناتج المحلي بسبب القيود التي استمرت لفترة طويلة على صادرات المناطق الفلسطينية إلى إسرائيل. ويُحتمل مواجهة المخاطر في مجالين آخرين وهما اعتماد الضفة الغربية وغزة على معونة المانحين، والتحويلات من الجاليات الفلسطينية في الشتات. ومع ذلك، ظلت العوامل المحلية والسياسية (وليس الركود العالمي) هي الغالبة بوجه عام على قرارات صرف المانحين للموارد، كما لا توجد مؤشرات حتى الآن على حدوث تراجع ملموس في تحويلات العاملين في الخارج. وعلى الجانب الإيجابي، أدى الركود العالمي إلى حدوث أثر إيجابي غير مباشر على تكاليف الإنتاج والدخول الحقيقية للأسر الفلسطينية مع تراجع أسعار الغذاء والوقود في العالم حتى الوقت الراهن في عام ٢٠٠٩.

<sup>٢</sup> نفذت السلطات الإسرائيلية خلال عام ٢٠٠٩ تدابير عديدة أدت إلى تخفيف القيود على الحركة والدخول التي تؤثر على مدن الضفة الغربية وهي نابلس وقلقيلية ورام الله وأريحا، حسبما ورد بالتفصيل في تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ونتج عن هذه التدابير إلى حد كبير تقليص المدة الزمنية اللازمة لدخول الأفراد والبضائع إلى هذه المدن ومغادرتها.

٣- وبينما تراجع معدل البطالة إلى حد ما، فإنه لا يزال مرتفعا وخاصة في غزة. وتشير التقديرات إلى بلوغ معدل البطالة في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ نحو ١٨% في الضفة الغربية و٣٧% في غزة، أي أقل بنسبة طفيفة من معدله في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. ومن المتوقع أن يستمر انخفاض معدل البطالة في الضفة الغربية اتساقا مع تحسن النمو، وإن كان بفارق زمني، شريطة أن ينظر القطاع الخاص إلى تخفيف القيود على الحركة والدخول باعتبارها دائمة. ويغلف الأجواء في غزة مزيد من عدم اليقين في ظل عدم ظهور مؤشرات على رفع الحصار في المستقبل القريب. ويشير تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الصادر في أغسطس ٢٠٠٩ إلى تراجع العديد من مؤشرات الرخاء الاقتصادي في غزة في عام ٢٠٠٩<sup>٣</sup>. وبينما تم تخفيف القيود على دخول أوراق النقد إلى حد ما مقارنة بالوضع في أواخر عام ٢٠٠٨، فلم يُسمح بعد بدخول ما يكفي من الأوراق النقدية الموجهة للبنوك إلى غزة على أساس منتظم وفي الوقت المناسب. وأدى ما نجم عن ذلك من نقص في أوراق النقد إلى زيادة صعوبة تغطية الأسر الفقيرة لاحتياجاتها الأساسية.

#### الشكل البياني ١ - الأوضاع المتباينة لسوق العمل في الضفة الغربية وغزة

ظل معدل البطالة ومعدل الأجر الحقيقي اليومي الوسيط في القطاع الخاص مستقرا إلى حد كبير في الضفة الغربية في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩، على عكس تدهور الأوضاع في غزة.



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي

<sup>٣</sup> راجع تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بعنوان "The Humanitarian Impact of Two years of Blockade on the Gaza"

٤- وتراجع التضخم تراجعاً حاداً عن مستوى الذروة الذي بلغه في منتصف عام ٢٠٠٨. وانخفض معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين لإثني عشر شهراً من ١٢% في يوليو/تموز ٢٠٠٨ إلى حوالي ٢% في منتصف عام ٢٠٠٩، ويرجع ذلك في معظمه إلى انخفاض أسعار الغذاء والوقود على مستوى العالم. وكان تأثير انخفاض أسعار الغذاء العالمية على التضخم أوضح من تأثيره في إسرائيل، وذلك نظراً لاستحواد المواد الغذائية على وزن أكبر في سلة الاستهلاك للضفة الغربية وغزة. ولا يزال معدل التضخم أعلى في غزة (٣% في منتصف عام ٢٠٠٩) مقارنة بالضفة الغربية (-١%)، وهو ما يُعزى إلى تأثير الحصار. ونظراً لأهمية مصادر الدخل المقومة بالدولار ومنها على سبيل المثال جزء من تحويلات العاملين في الخارج ومساعدات المانحين، فقد اقترن الأثر المواتي للتضخم على الدخل الحقيقي بانخفاض سعر صرف الشيفل أمام الدولار بنحو ١٧% في السنة المنتهية في يونيو/حزيران ٢٠٠٩.

٥- ولا يزال نمو الودائع والائتمان المقدم للقطاع الخاص مطرداً في الضفة الغربية ولكنه خاضع للقيود في غزة. فحققت الودائع ارتفاعاً مقداره ٢١% بالقيمة الحقيقية في الضفة الغربية وغزة في السنة المنتهية في يونيو/حزيران ٢٠٠٩ اتساقاً مع الأوضاع الاقتصادية المتحسنة. وحققت الائتمان المقدم للقطاع الخاص في الضفة الغربية ارتفاعاً بلغ ٣٠% تقريباً بالقيمة الحقيقية في السنة المنتهية في يونيو/حزيران ٢٠٠٩، بعد أن كان يشهد هبوطاً مطرداً منذ عام ٢٠٠٦، ويُعزى هذا الارتفاع إلى تحسن مناخ الاستثمار في كبرى مدن الضفة الغربية، وكذلك ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع المحلية المطلوبة على المستوى المحلي والتي حددتها سلطة النقد الفلسطينية من ٣٥% إلى ٤٥%. ومع ذلك، انخفض الائتمان المقدم للقطاع الخاص في غزة بمقدار ١١% بالقيمة الحقيقية في نفس الفترة، وهو ما يُعزى إلى انحسار النشاط ومحدودية الطلب على الاستثمار.

٦- وكان القطاع المصرفي معزولاً إلى حد كبير عن الأزمة المالية العالمية. ويتمتع القطاع المصرفي بمستوى جيد من الرسالة بوجه عام، فضلاً على تعرضه المحدود لمخاطر الأسواق المالية العالمية، الأمر الذي يرجع إلى القواعد التنظيمية الاحترازية الصارمة وممارسات الإقراض المصرفي المتحفظة.<sup>٤</sup> ويتم الاحتفاظ بنحو ٩٥% من الأصول المصرفية في ودائع مصرفية خارجية مضمونة من الحكومة. ويُستثمر ما تبقى في أوراق مالية وأسهم وقروض خارجية، وذلك في طائفة متنوعة تنوعاً كبيراً من المؤسسات المالية والبلدان. وواصلت سلطة النقد الفلسطينية تنفيذ الإصلاحات المؤسسية من أجل تقوية القطاع المصرفي (الإطار ١).

<sup>٤</sup> تراجعت قيمة القروض المتعثرة والقروض في قائمة المراقبة كحصة من مجموع القروض المصرفية، وتغطيها تماماً وتزيد عليها مخصصات القروض المتعثرة. وتشير التقديرات إلى ارتفاع رأس المال الأساسي إلى ٣٢% من الأصول المرجحة بالمخاطر في يونيو/حزيران ٢٠٠٩، مقابل ٢٧% في نهاية عام ٢٠٠٧.

٧- ولا تزال المخاطر تكتنف الموازنات العمومية لبعض المصارف وهو ما يرجع بصفة خاصة إلى استمرار عزل غزة ووضعها الأمني غير المستقر. وتزايدت هذه المخاطر منذ أواخر عام ٢٠٠٨ إثر فرض قيود محكمة على دخول الأوراق النقدية إلى غزة وإقدام المصارف الإسرائيلية على قطع علاقات المراسلين مع مصارف غزة. وتعمل السلطات الفلسطينية والإسرائيلية معا لتأمين مرور مبالغ كافية من الأوراق النقدية يمكن التنبؤ بها من مصارف الضفة الغربية إلى فروعها في غزة. وهناك مشكلة أخرى يعمل الطرفان على حلها وهي رفض البنوك الإسرائيلية قبول ودائع نقدية من بنوك الضفة الغربية خوفا من احتمال مواجهة قيود قانونية، وما يترتب على ذلك من انخفاض دخل بنوك الضفة الغربية من الفائدة وارتفاع تكاليف التأمين.

#### الإطار ١ - إصلاحات سلطة النقد الفلسطينية

واصلت سلطة النقد الفلسطينية تنفيذ الإصلاحات المؤسسية تدعمها المساعدة الفنية من صندوق النقد الدولي. وأحرزت السلطة تقدما ملموسا خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ في وضع خطة التحول الاستراتيجي مع تحديد هدفها في الأجل المتوسط بأن تصبح مصرفا مركزيا مكتمل المواصفات. واتخذت خطوات أخرى في عام ٢٠٠٩ في عدة مجالات:

- تم تعزيز الإطار الرقابي والتنظيمي، فوضعت سلطة النقد الفلسطينية خارطة طريق لتنفيذ معايير بازل ٢ التي ستعزز الرقابة على المصارف الأجنبية العاملة في الضفة الغربية وغزة. ووضعت في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ نظاما جديدا للترخيص والرقابة على مهنة الصرافة، بما في ذلك ما يتعلق بالحد الأدنى لرأس المال الإلزامي، والذي طُبّق اعتبارا من فبراير/شباط ٢٠٠٩. وطبقت تعليمات بشأن القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فبراير/شباط ٢٠٠٩ بغية ضمان انتهاج المصارف نظام من الحوكمة المصرفية في ممارسات الإقراض يتماشى مع المعايير الدولية. وطُبقت التعليمات بشأن "الانتماء العادل" اعتبارا من مارس/آذار ٢٠٠٩ لتوحيد ورفع مستوى جودة المعلومات عن سياسات الإقراض وتعريف المقترضين وكذلك الكفلاء المحتملين بشروط الانتماء وأحكامه. وأعدت التعليمات بشأن إصدار التراخيص والرقابة على مؤسسات التمويل الصغير وأُرسلت إلى مجلس الوزراء في يونيو/حزيران ٢٠٠٩.
- وتم دعم أعمال مكتب المعلومات الائتمانية لتطوير عملية تقييم المخاطر في المصارف، وخفض مستوى التشدد في طلب الضمانات، وإتاحة فرص أكبر لإقراض مزيد من الأموال. ووقعت مؤسسات التمويل الصغير في إبريل/نيسان ٢٠٠٩ مذكرة تفاهم مع سلطة النقد الفلسطينية للتمكن من إدراج مقترضيها في المكتب. وبدأت في إبريل/نيسان ٢٠٠٩ عملية لاختيار شركة تُعنى بوضع نظام لقياس الجدارة الائتمانية بهدف استيفاء معايير بازل ٢ بحلول عام ٢٠١٠.
- وأحرز تقدم نحو استحداث نظام للدفع الإلكتروني سيرفع كفاءة عمليات الدفع المصرفي ويساعد في الحد من مخاطر السيولة. وسيشمل ذلك نظام التسوية الإجمالية الفورية وغرفة المقاصة الآلية. وتم في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ توقيع اتفاقية مع شركة خاصة للمساعدة في وضع هذا النظام.
- ومن أجل تعزيز الإطار القانوني للقطاع المالي، رُفِع قانون المصارف وقانون المصرف المركزي الجديدين إلى مجلس الوزراء في مطلع عام ٢٠٠٩، ويتوقع اعتمادهما بنهاية عام ٢٠٠٩.



## ثانيا - تطورات المالية العامة

٨- تأثرت تطورات المالية العامة في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ بالحرب في غزة إلى حد كبير:

- كان "صافي إيرادات" الموازنة، ما عدا البنود غير المتكررة مثل توزيعات الأرباح ورسوم الترخيص، متسقا إلى حد كبير مع الوارد في الموازنة، حيث أدى تحسن تحصيل الرسوم<sup>٥</sup> وانخفاض مدفوعات الردييات الضريبية إلى الموازنة الجزئية لأثر إيرادات المقاصة التي جاءت دون التوقعات. ويُتوقع ارتفاع مدفوعات الردييات الضريبية في الفترة المتبقية من عام ٢٠٠٩ لاستيفاء المبلغ الكامل المرصود في الموازنة، الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض صافي الإيرادات مقارنة بالنصف الأول من العام. وانخفضت إيرادات غزة من المقاصة انخفاضاً حاداً بسبب انكماش نشاطها الاقتصادي وتراجع الواردات بفعل الحرب وتشديد الحصار.
- وكانت فاتورة الأجور في النصف الأول من العام متسقة إلى حد كبير مع الموازنة على أساس تناسبي. وارتفع معدل الأجور عامة في مطلع عام ٢٠٠٩ بنسبة ٤%، كما ارتفع صافي التعيينات في القطاع العام بأقل من ٣ آلاف موظف، وذلك على النحو المُنصَّور في الموازنة.
- ونظراً لصدور موازنة عام ٢٠٠٩ قبل اندلاع الحرب في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨، فإنها لم تضع تصور للنققات الطارئة ذات الصلة بالحرب. وأصدر مجلس الوزراء في ٢٤ أغسطس/آب تعديلاً للموازنة ليضيف ٣٠٠ مليون دولار كنفقات طارئة لمعالجة عواقب الحرب في غزة على المالية العامة.
- ويأتي تعديل الموازنة الذي بلغ ٣٠٠ مليون دولار انعكاساً لعزم السلطة الفلسطينية على تولى مسؤوليات متزايدة عن مشروعات الإنعاش المبكر في غزة، والتي قامت وكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية بتمويلها مباشرة وتنفيذ الجزء الأكبر منها حتى الآن.<sup>٦</sup> وتم بالفعل إنفاق

<sup>٥</sup> توقعت موازنة عام ٢٠٠٩ تحصيل نحو ١٤٠ مليون دولار كرسوم لتراخيص الاتصالات. ونظراً لعدم تلقي أي رسوم منها في النصف الأول من عام ٢٠٠٩، فمن المتوقع تحصيل حوالي ٢٠٠ مليون دولار من الرسوم قبل نهاية عام ٢٠٠٩ كنتيجة لاندماج زين-بالتل للاتصالات.

<sup>٦</sup> صرف المانحون معظم المعونات الطارئة لإنعاش غزة بعد الحرب بصورة مباشرة من خلال وكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية. وجرت مناقشات في عام ٢٠٠٩ بين السلطة الفلسطينية ووكالات الأمم المتحدة لإنشاء صندوق استئماني يُعنى

حوالي ٧٨ مليون دولار من مبلغ ٣٠٠ مليون دولار في الفترة الممتدة من يناير/كانون الثاني إلى يونيو/حزيران ٢٠٠٩ بوجه عام على تقديم المساعدات النقدية للأسر المتأثرة بفقدان مصادر الدخل والمأوى بفعل الحرب. ويُعتمد إنفاق المبلغ المتبقي وهو ٢٢٠ مليون دولار إلى حد كبير على المشروعات الطارئة لإعادة تأهيل شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء. وذكرت السلطات أن هذا المبلغ لن يُصرف إلا تحت شرطين. أولاً، ينبغي توافر المعونة لهذا الغرض، وفي هذا الحالة تتقرر تفاصيل هذه النفقات بالتعاون الوثيق مع المانحين. وثانياً، يتعين تخفيف الحصار على غزة للسماح بمرور المواد الخام والبضائع الرأسمالية اللازمة لتنفيذ المشروعات.

- وكانت التزامات النفقات غير الأجور، ما عدا النفقات الطارئة البالغة ٧٨ مليون دولار الوارد ذكرها آنفاً، أعلى من المبلغ المتصور في الموازنة على أساس تناسبي بحوالي ٥٨ مليون دولار. ويشمل هذا المبلغ ارتفاع النفقات التشغيلية (بمقدار ٣٢ مليون دولار) وكذلك "النفقات الرأسمالية البسيطة" الممولة من الموازنة (بنحو ٤١ مليون دولار)، ووازنه بصورة جزئية انخفاض التحويلات والدعم (١٥ مليون دولار). وتعكس النفقات التشغيلية تركز الإنفاق في النصف الأول من العام،<sup>٧</sup> والذي يُتوقع أن يكون أقل بكثير في الجزء المتبقي من السنة. وترى وزارة المالية أن المجال متاح لكبح النفقات التشغيلية بقدر يكفي لتظل النفقات غير الأجور في حدود سقف موازنة العام، لا سيما بالنظر إلى ارتفاع اعتمادات النفقات التشغيلية المخصصة في موازنة ٢٠٠٩ (أعلى بنحو ٣٥% مما أُنفق في عام ٢٠٠٨).

- كان صافي الإقراض (شاملاً المدفوعات المؤداة من الحكومة المركزية لسداد فواتير المرافق المستحقة على البلديات) متسقاً مع توقعات الموازنة على أساس تناسبي. واستمر تنفيذ التدابير الرامية إلى رفع معدلات تحصيل رسوم المرافق، بما في ذلك تحسين المراقبة وتحفيز البلديات على سداد الفواتير، وكذلك تركيب عدادات الدفع المقدم.

---

بتنسيق عمليات تمويل وتنفيذ مشروعات الأمم المتحدة في غزة. ويُتوقع إنشاء الصندوق الاستئماني وبدء تشغيله بعد تخفيف الحصار على غزة للسماح بمرور البضائع الرأسمالية والمواد الخام. للاطلاع على تفاصيل المشروعات الطارئة في غزة، راجع تقارير الأمم المتحدة المنشورة في الموقع الإلكتروني: [www.ochaopt.org/gazacrisis](http://www.ochaopt.org/gazacrisis).

<sup>٧</sup> شملت النفقات المركزة العقود التي وقعتها وزارة الصحة في مطلع عام ٢٠٠٩ بشأن توريدات المستشفيات والمواد الصيدلانية اللازمة أثناء عام ٢٠٠٩، وكذلك العقود التي وقعتها وزارة التعليم بشأن توريدات المدارس والجامعات للسنة الأكاديمية ٢٠٠٩-٢٠١٠.

• كانت المعونة المقدمة من المانحين لتمويل الموازنة الجارية في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ أقل من المتصوّر في موازنة عام ٢٠٠٩. وفي الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يونيو/حزيران ٢٠٠٩، بلغت الموارد المنصرفة من معونة المانحين الموجهة للموازنة الجارية نحو ٤٠٦ مليون دولار مقارنة بتوقعات الموازنة للنصف الأول من العام التي بلغت ٥٧٥ مليون دولار (ما عدا النفقات الطارئة المخصصة لغزة). ودفع هذا النقص، الذي اقترن بارتفاع النفقات غير الأجور إلى مستوى أعلى من المتوقع في الموازنة لا سيما في غزة، إلى قيام السلطة الفلسطينية باقتراض حوالي ٢٨٧ مليون دولار من البنوك المحلية.<sup>٨</sup> كذلك أسهم هذا النقص في تأجيل سداد مدفوعات بلغت حوالي ١٨٠ مليون دولار.<sup>٩</sup> وبرغم أنه من السابق لأوانه تصنيف هذا التأجيل رسمياً باعتباره "متأخرات" قبل انقضاء ستة أشهر من تاريخ الالتزام، فسوف يصبح جزء كبير من هذه المدفوعات على الأرجح متأخرات بنهاية عام ٢٠٠٩ ما لم يصرف المانحون موارد كافية لتمويل الفجوة في الموازنة.

٩- من المتوقع أن يبلغ عجز الموازنة الجارية لعام ٢٠٠٩ مستويات أعلى من المتوقع في موازنة ٢٠٠٩ (الجدولان ١٢ و٢ب). ووضعت الموازنة التي أُعدت قبل اندلاع الحرب هدفا لعجز الموازنة الجارية يبلغ ١٨,٢% من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٩. وتشير التوقعات إلى أن عجز الموازنة الجارية، ما عدا النفقات الطارئة المخصصة لغزة، سيتجاوز تقديرات الموازنة بنحو ٤٠ مليون دولار أو حوالي ١٨,٥% من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يرجع في معظمه إلى تراجع إيرادات المقاصة إلى مستويات دون المتوقعة بسبب الحرب. وإذا أُدرجت النفقات الطارئة في الموازنة الجارية والبالغة ٣٠٠ مليون دولار، على النحو المتصوّر في تعديل الموازنة، فمن المتوقع أن يصل عجز الموازنة الجارية لعام ٢٠٠٩ إلى ٢٣,٢%.

<sup>٨</sup> قامت السلطة الفلسطينية في يوليو/تموز ٢٠٠٩ بسداد نحو ١١١ مليون دولار للبنوك التجارية، فبلغ صافي الاقتراض المصرفي بذلك ١٧٦ مليون دولار في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يوليو/تموز ٢٠٠٩. وتشير التقديرات إلى بلوغ إجمالي رصيد الدين الحكومي المستحق للبنوك المحلية حوالي ٧٥٠ مليون دولار كما في نهاية يونيو/حزيران ٢٠٠٩، وحوالي ٦٤٠ مليون دولار كما في نهاية يوليو/تموز ٢٠٠٩.

<sup>٩</sup> تراكمت المبالغ المؤجلة/ المتأخرات المحتملة التي بلغت ١٨٠ مليون دولار في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ وتشمل حوالي ٤٠ مليون دولار لسداد مساهمات أجور الموظفين في صندوق التقاعد، و ١٤٠ مليون دولار لسداد مساهمات الحكومة في صندوق التقاعد لموظفي القطاع العام وكذلك المدفوعات المستحقة للموردين من القطاع الخاص.

مؤشرات المالية العامة للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٠  
(بملايين الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات عام	توقعات عام	كانون الثاني - حزيران	موازنة	٢٠٠٨	
٢٠١٠		٢٠٠٩			
١٧٧٠	١٥٨٨	٦٦٩	١٦٣٠	١٥٦٨	إجمالي صافي الإيرادات
٦٩٨	٦٣٢	٢١٢	٦٢٥	٥٦٢	إجمالي الإيرادات المحلية
١٢٠١	١٠٧٤	٤٩٤	١١٢٣	١١٢٢	إجمالي إيرادات المقاصة
١٢٩	١١٨	٣٧	١١٨	١١٦	رديات الضرائب
٢٩٨٨	٣٠٨٠	١٥٠٦	٣٠٨٠	٢٨٨٦	إجمالي النفقات الجارية (على أساس الالتزام)
١٤٦٦	١٤١٠	٦٨٩	١٤١٠	١٤٥٣	نفقات الأجور
١٢٢٢	٩٩٠	٥٥٣	٩٩٠	٩٨٥	نفقات غير الأجور
٤٥٢	٣٥٧	٢٣٢	٤٠٠	٢٩٣	نفقات التشغيل
٧٣٠	٥٥٨	٢٦٤	٥٥٨	٦٣٤	التحويلات والدعم
٤٠	٧٥	٥٧	٣٢	٥٩	النفقات الرأسمالية البسيطة
٣٠٠	٣٨٠	١٨٦	٣٨٠	٤٤٧	صافي الإقراض
صفر	٣٠٠	٧٨	٣٠٠	صفر	النفقات الطارئة المخصصة لغزة
٢٩٨٨	٢٧٨٠	١٢٥٨	٢٧٨٠	٣٢٧٣	مجموع النفقات الجارية (نقدي)
					رصيد النفقات الجارية (على أساس الالتزام):
١٢١٨-	١١٩٢-	٧٦٠-	١١٥٠-	١٣١٧-	مستبعدا منه النفقات الطارئة المخصصة لغزة
١٢١٨-	١٤٩٢-	٨٣٨-	١٤٥٠-	...	متضمنا النفقات الطارئة المخصصة لغزة
١٢١٨-	١٤٩٢-	٦٣٣-	١٤٥٠-	١٦٩٠-	رصيد النفقات الجارية (على أساس نقدي)
٦٦٧	٤٠٠	٦٣	١١٠٣	١٩١	المشروعات التطويرية
١٨٨٥-	١٨٩٢-	٦٩٥-	٢٥٥٣-	١٨٨١-	الرصيد الكلي (على أساس نقدي، شاملا النفقات الرأسمالية)
١٨٨٥	١٨٩٢	٦٩٥	٢٥٥٣	١٨٨١	التمويل
١٨٨٩	١٧٢٩	٤٣٨	٢٥٥٧	١٩٥٥	دعم النفقات الجارية والرأسمالية الخارجي
صفر	١٧٦	٢٨٧	صفر	٢٩-	التمويل المحلي
٤-	١٣-	صفر	٤-	٤-	صافي الدين الخارجي
					بنود للذكر:
٧٠٠٠	٦٤٤٢	٦٤٤٢	٦٣١٨	٦٥٤٠	إجمالي الناتج المحلي
					رصيد النفقات الجارية (على أساس الالتزام)
١٧,٤-	١٨,٥-	١١,٨-	١٨,٢-	٢٠,١-	مستبعدا منه النفقات الطارئة المخصصة لغزة
١٧,٤-	٢٣,٢-	١٣,٠-	٢٣,٠-	...	متضمنا النفقات الطارئة المخصصة لغزة
صفر	صفر	١٨٠	صفر	٣٨٧-	متأخرات الإنفاق (بملايين الدولارات الأمريكية)
٠,٠	٠,٠	٢,٨	٠,٠	٥,٩-	متأخرات الإنفاق (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي)
١٧,٤-	٢٣,٢-	٩,٨-	٢٣,٠-	٢٥,٨-	رصيد النفقات الجارية (على أساس نقدي)، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي

المصادر: وزارة المالية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١٠- يتعين ضمان توافر مزيد من المعونة المقدمة من المانحين لتمويل عجز الموازنة الجارية لعام ٢٠٠٩. وتم صرف حوالي ٠,٩٥ مليار دولار من المعونة المقدمة من المانحين في الفترة من يناير/كانون الثاني حتى نهاية أغسطس/آب ٢٠٠٩، وهو ما يتسق مع المبلغ المتوقع نظرا لتوقع بلوغ العجز ١,١٥ مليار دولار في موازنة ٢٠٠٩ الأصلية للعام كله. ومع هذا، صُرف أكثر من نصف هذا المبلغ (حوالي ٠,٥٤ مليار دولار) في وقت متأخر في شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب، مما أسهم في ظهور مصاعب السيولة التي تواجه السلطة الفلسطينية ولجئها إلى الاقتراض من المصارف في النصف الأول من العام. وتشير التقديرات إلى بلوغ صافي الاقتراض من المصارف عام ٢٠٠٩ حوالي ٠,٢ مليار دولار كما في نهاية يوليو/تموز. ونظرا لتوقع بلوغ العجز ١,٥ مليار دولار، فإن يتضمن حوالي ٠,٤ مليار دولار لاحتياجات التمويل الخارجي في الفترة من سبتمبر/أيلول إلى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩. أما متأخرات النفقات المتراكمة في ٢٠٠٩ فيُفترض سدادها في الفترة المتبقية من العام، وأما رصيد ديون البنوك التجارية المتراكم حتى نهاية يوليو/تموز ٢٠٠٩ فيُفترض سدادها تدريجيا في المدى الأبعد.

١١- **واصلت السلطة الفلسطينية تعزيز نظام الإدارة المالية العامة** الذي ساعد في تحديد الأولويات ورفع مستوى جودة النفقات العامة. وأدى تنفيذ التدابير الرامية إلى زيادة الشفافية والمساءلة منذ منتصف عام ٢٠٠٧ إلى الوصول إلى درجة كبيرة من تسهيل صرف موارد المعونة المقدمة من المانحين مباشرة إلى موازنة السلطة الفلسطينية.<sup>١٠</sup> وتعززت إدارة النفقات في عام ٢٠٠٩ كما يلي:

- استُكمِلت عملية تعميم النظام المحوسب الجديد للأعمال المحاسبية من وزارة المالية إلى الوزارات التنفيذية في أغسطس/آب ٢٠٠٩ بغية إعطاء الوزارات التنفيذية شعورا متزايدا بملكية الإدارة المالية، وتحسين جودة تنفيذ الموازنة.
- أحرزت وزارة المالية تقدما جيدا خلال عام ٢٠٠٩، بمساعدة فنية من إدارة التنمية الدولية، في إعداد التقارير المالية للسنة المالية ٢٠٠٨ بهدف انتهاء ديوان الرقابة المالية والإدارية من أعمال التدقيق

<sup>١٠</sup> للاطلاع على تفاصيل إصلاح نظام الإدارة المالية العامة منذ عام ٢٠٠٧، راجع تقارير صندوق النقد الدولي حول استعراض التقدم المحرز في الموقع الإلكتروني: [www.imf.org/wbg](http://www.imf.org/wbg)، بعنوان "إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة للضفة الغربية وغزة في الأجل المتوسط"، من ديسمبر/كانون الأول إلى فبراير/شباط ٢٠٠٩. ويمكن الاطلاع على تقارير شهرية للمالية العامة وتقارير ربع سنوية عن تطورات المالية العامة وإصلاحاتها، وكذلك تقرير بعنوان "Palestinian Economic Recovery in Transition" في موقع وزارة المالية الإلكتروني وعنوانه: [www.pmf.ps](http://www.pmf.ps).

بنهاية عام ٢٠٠٩. وقد تلقى الديوان مساعدة فنية من ديوان المحاسبة النرويجي خلال عام ٢٠٠٩ لتعزيز قدرته وتعجيل الانتهاء من أعمال التدقيق.

- تلقت وزارة المالية مساعدة فنية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خلال عام ٢٠٠٩ لوضع خطة سنوية للنقدية من أجل تعزيز الضوابط على التزامات الإنفاق وإدارة النقدية. واستنادا إلى هذه التجربة، تعتزم وزارة المالية وضع خطة لعام ٢٠١٠ للاسترشاد بها في تنفيذ الموازنة خلال العام، مع وضع تنبؤات للإيرادات والنفقات الشهرية وكذلك العجز. وسيساعد ذلك على اتساق التزامات الإنفاق من جانب الوزارات مع النقدية المتوافرة، ويساعد بالتالي على الحد من تراكم المتأخرات.
- تم الانتهاء من فتح حسابات "ذات أرصدة صفرية" للوزارات التنفيذية في أغسطس/آب لدعم تشغيل حساب الخزينة الموحد في وزارة المالية. وتقتزن هذه العملية بما يجري الآن من إغلاق الحسابات المصرفية خارج حساب الخزينة الموحد تدريجيا.
- استكمل نظام لمعلومات الموازنة على شبكة الإنترنت في يوليو/تموز ٢٠٠٩، مما سيجب للوزارات التنفيذية بتقديم خطط إنفاق، أكثر تفصيلا وأيسر في الإعداد، إلى وزارة المالية بغية إعداد موازنة عام ٢٠١٠.

### ثالثا - آفاق الاقتصاد الكلي

١٢ - يفترض إطار الاقتصاد الكلي قيام جميع الأطراف (السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل والجهات المانحة) بالعمل على نحو استباقي لدفع عملية السلام قُدماً وتأييد الإصلاحات المعززة للنمو وبناء المؤسسات. وبصفة خاصة، يفترض الإطار أولاً استمرار التحسن في مناخ التجارة، داخل الأراضي الفلسطينية ومع بقية العالم على حد سواء، الأمر الذي سيتطلب استمرار عملية إلغاء القيود على الحركة والدخول في الضفة الغربية ورفع الحصار على غزة. وثانياً، يُفترض أن السلطة الفلسطينية ستواصل اعتماد سياسة حكيمة على صعيد المالية العامة تقوم على تقييد النفقات، واتخاذ تدابير لبناء المؤسسات والقدرات، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية (الإطار ٢). وثالثاً، يُفترض الإطار أن الجهات المانحة ستقدم مساعدة مالية كافية وفي الوقت المناسب على نحو يغطي العجز في الموازنة الجارية، والتوسع في الاستثمار العام، احتياجات إعادة الإعمار.

١٣- وفيما يخص عام ٢٠٠٩، تشير التوقعات، إلى جانب التوقعات بشأن السياسات أعلاه، إلى ارتفاع معدل نمو إجمالي الدخل المحلي الحقيقي في الضفة الغربية وغزة في عام ٢٠٠٩ إلى ٥,٥% في عام ٢٠٠٩ مقارنة بنحو ٢,٢٥% في عام ٢٠٠٨. ويُتوقع ارتفاع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية من ٥% تقريباً إلى ٧%، بينما سيتحسن النمو في غزة من -٥% إلى نحو ١%. ويفترض هذا التوسع أن تشهد الفترة المتبقية من عام ٢٠٠٩ رفع القيود المتبقية على الحركة والدخول في الضفة الغربية، مع تخفيف الحصار على غزة للسماح بدخول البضائع الرأسمالية والمواد الخام اللازمة لإعادة الإعمار. وبينما يمكن أن تتأثر التجارة مع إسرائيل بتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي<sup>١١</sup>، فإن تأثير رفع القيود يمكن أن يكون أكبر بكثير على آفاق النمو في الضفة الغربية وغزة. وتتطوي معدلات النمو أعلاه على استمرار التراجع في حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في غزة، على عكس الوضع في الضفة الغربية التي ستشهد نمواً في حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنحو ٤%، وهو ما يمثل أول تحسن ملموس في المستويات المعيشية منذ عام ٢٠٠٥.

<sup>١١</sup> يُتوقع انخفاض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في إسرائيل من نحو ٤,٢٥% في عام ٢٠٠٨ إلى ٠,٥% في عام ٢٠٠٩، ويرجع ذلك في جانب كبير منه إلى تأثير الركود العالمي على استثماراتها وصادراتها، ومن المتوقع أن يتعافى هذا المعدل تدريجياً ليلعب في المتوسط ٤% تقريباً في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. ومن المتوقع أن ينخفض التضخم في إسرائيل من ٤,٧٥% عام ٢٠٠٨ إلى ١,٥% عام ٢٠٠٩، وهو ما يُعزى إلى انخفاض أسعار السلع الأولية في العالم. وللإطلاع على مزيد من التفاصيل عن الآفاق الاقتصادية لإسرائيل، راجع تقارير خبراء صندوق النقد الدولي عن مشاورات المادة الرابعة مع إسرائيل والمنشورة في الموقع الإلكتروني: [www.imf.org](http://www.imf.org).

## الإطار ٢ - الإصلاحات الهيكلية لتحقيق استمرارية أوضاع المالية العامة

إن إحرار التقدم نحو تحقيق استمرارية المالية العامة يتطلب انخفاض عجز الموازنة باطراد في الأجل المتوسط من النسبة المتوقعة وهي ١٨,٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٩ إلى حوالي ١١% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠١٢، ثم انخفاضه أيضا بعد ذلك للوصول إلى مركز متوازن. ومن أجل إجراء هذا التصحيح، فإن توخي الحذر في النفقات ككل ينبغي أن تدعمه إصلاحات هيكلية رئيسية:

- يتعين إجراء إصلاح شامل لجهاز الخدمة المدنية يجمع بين تعديل سلم الأجور وإعادة هيكلة النظام لضمان تحقيق خفض مطرد في فاتورة الأجور إلى جانب رفع كفاءة القطاع العام. وسيؤدي استمرار عملية رفع القيود إلى رفع معدل نمو القطاع الخاص، مما سيسهل إجراء هذا الإصلاح، بما في ذلك تخفيض العمالة في جهاز الخدمة المدنية. وقد تعززت كفاءة القطاع العام بالفعل بفضل الإصلاحات الجارية على صعيد قوات الأمن.
- يتعين تخفيف أثر التقشف المالي على الفقراء من خلال ترشيد التحويلات الاجتماعية وتحسين توجيهها. ومن الضروري الانتهاء من استراتيجية شبكة الأمان الاجتماعي في أقرب وقت ممكن، والتي يجري إعدادها في الوقت الراهن بمساعدة من البنك الدولي، للسماح بتنفيذها فوراً في عام ٢٠١٠. وصُممت الاستراتيجية بحيث تشمل سياسة ملائمة لتعريف الكهرباء للمساعدة في حماية الفقراء من تأثير ارتفاع الأسعار الناتج عن نقل مسؤولية توزيع الكهرباء إلى شركات تعمل على أسس تجارية. وينبغي استخدام قاعدة البيانات الجديدة عن الأسر الفقيرة، التي وُضعت بالتعاون مع البنك الدولي أيضاً، للحد من درجة التداخل في التحويلات الاجتماعية وتسربها إلى غير الفقراء. ومن شأن وجود شبكة للأمان الاجتماعي موجهة بشكل أفضل إلى المستحقين أن يسهل على السلطة الفلسطينية خفض حجم القطاع العام بصورة مطردة.
- تعكف السلطة الفلسطينية في الوقت الراهن على إعداد خطة عمل، بمساعدة فنية من البنك الدولي، لكي يستعيد نظام معاشات التقاعد الحكومية مقومات الاستمرار. وتشمل الخطة، التي يُتوقع الانتهاء من إعدادها بنهاية عام ٢٠٠٩ وتنفيذها في ٢٠١٠، خطوات نحو خفض مخصصات التقاعد المبكر لتصل إلى مستوياتها السابقة، وخفض نسب الإحلال، وتنفيذ تشريع يضمن حماية الأصول المالية بما يحقق المنفعة للمشاركين في نظام معاشات التقاعد.
- ينبغي تكميل التدابير المتخذة لتحسين تحصيل فواتير المرافق بإصلاح قطاع الكهرباء. وتمثلت إحدى الخطوات المهمة في توقيع رئيس السلطة الفلسطينية لقانون الكهرباء الجديد في إبريل/نيسان ٢٠٠٩ والذي مهد السبيل لمشروع يدعمه البنك الدولي بهدف إلى النقل الكامل لمسؤولية توزيع الكهرباء بنهاية عام ٢٠١٠ من سيطرة البلدية إلى شركات المرافق العاملة على أساس تجاري.



١٤ - وفي ظل السيناريو الأساسي، تشير التوقعات إلى أن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية وغزة سيتراوح بين ٧% و ٨% سنويا في الأجل المتوسط، وذلك بافتراض مواصلة تخفيف الحصار على غزة للسماح بمرور البضائع الاستهلاكية والاستثمارية دون معوقات، ورفع القيود على التجارة بين الضفة الغربية وإسرائيل. وقد ظلت إمكانات تحقيق النمو المستمر في الضفة الغربية وغزة تعتمد دائما بقدر كبير على التجارة مع إسرائيل نظرا لطول الحدود المشتركة، وحجم الاقتصاد الإسرائيلي الأكبر بكثير بالقيم المطلقة ومن حيث حصة الفرد، كما أن إسرائيل هي المنفذ الرئيسي للضفة الغربية وغزة إلى الأسواق الخارجية في ظل عدم وجود ميناء بحري أو جوي عامل.<sup>١٢</sup>

١٥ - من شأن ارتفاع الاستثمارات الممولة من الجهات المانحة واستثمارات القطاع الخاص اتساقا مع عملية السلام أن يؤدي إلى تحييد الأثر المترتب على ضبط أوضاع المالية العامة وكذلك المساهمة في تحقيق نمو أطول أجلا. وسوف تتراجع حصة النفقات العامة الجارية من إجمالي الناتج المحلي بأكثر من ٧ نقاط مئوية خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٢ (ما عدا النفقات الطارئة المخصصة لغزة)، الأمر الذي سيسمح بارتفاع الاستثمار العام وما يصاحبه من تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي لدعم الموازنة. وسوف ترتفع صادرات وواردات السلع والخدمات بالقيمة الحقيقية، بفضل تحسن المناخ التجاري، ليتراوح متوسطها السنوي بين ٩% و ١٢% على مدار الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٢.

١٦ - يمثل تعجيل الإصلاحات الهيكلية مطلبا ضروريا لإحراز أهداف السيناريو الأساسي وكذلك خطوة نحو تحقيق استمرارية أوضاع المالية العامة. أولا، سيكون من الصعب الاعتماد بشكل حصري على كبح معدلات الأجور عامة وتقييد التعيينات الجديدة للاستمرار في خفض فاتورة الأجور. فمن المهم إجراء إصلاح شامل لجهاز الخدمة المدنية يجمع بين خفض فاتورة الأجور بصفة مستمرة ورفع مستوى الكفاءة في القطاع العام. وثانيا، ينبغي تنفيذ الاستراتيجية بشأن شبكة الأمان الاجتماعي في أقرب وقت ممكن لكبح الارتفاع في التحويلات الاجتماعية عن طريق تحسين توجيه المساعدات إلى المحتاجين فعليا. وثالثا، من الضروري إصلاح نظام التقاعد في القطاع العام لكبح الارتفاع في سداد المدفوعات المستحقة للمتقاعدين من الموازنة والحيلولة دون حدوث تراكم آخر في المتأخرات المستحقة لصندوق التقاعد. وأخيرا، سيكون من الصعب تحقيق الانخفاض المتوقع في صافي الإقراض دون إصلاح قطاع الكهرباء لتحسين الكفاءة في توفير خدمات المرافق بالتوازي مع تحقيق ارتفاع مطرد لمعدلات تحصيل فواتير المرافق.

<sup>١٢</sup> تشير التقديرات إلى أن إجمالي الناتج المحلي لإسرائيل بلغ في عام ٢٠٠٨ نحو ثلاثين ضعف إجمالي الناتج المحلي للضفة الغربية وغزة، بينما حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي كانت أعلى بحوالي خمسة عشر ضعفا. ومنذ بدء الاحتلال في عام ١٩٦٧، تتبادل الضفة الغربية وغزة أكثر من ثلاثة أرباع صادراتها و وارداتها من السلع والخدمات مع إسرائيل.

١٧- يهدف تعميم الموازنة<sup>١٣</sup> لعام ٢٠١٠ إلى تحقيق انخفاض آخر في عجز الموازنة الجارية (ما عدا النفقات الطارئة المخصصة لغزة) من ١,٥ مليار دولار في ٢٠٠٩ إلى ١,٢ مليار دولار في ٢٠١٠، وذلك استنادا إلى التدابير التالية:

- مواصلة تقييد معدلات الأجور والتعيينات الجديدة. ويُتوقع نمو فاتورة الأجور بحد أقصى ٤% بالقيمة الاسمية، وهو ما يُعزى إلى تحديد حد أقصى يبلغ ٢% لارتفاع معدلات الأجور بوجه عام، و٢% للتعيينات وترجع إلى تعيين ٣ آلاف موظف جديد في قطاعي الصحة والتعليم.
- التقيد الصارم بالتدابير الرامية إلى إلغاء دعم المرافق تدريجيا. ويُتوقع ارتفاع معدلات تحصيل فواتير المرافق بفضل الاستمرار في اتخاذ تدابير لتحسين الامتثال، وتركيب عدادات الدفع المقدم، وتحويل عملية توزيع الكهرباء في الضفة الغربية من البلديات المحلية إلى شركات المرافق العاملة على أساس تجاري.
- من المتوقع أن تتسارع وتيرة تنفيذ المشروعات التطويرية في عام ٢٠١٠ انعكاسا للتسهيل المأمول لحركة العاملين في المشروعات، والسلع الرأسمالية والمواد الخام في الضفة الغربية، وتخفيف الحصار على غزة. وبالتالي، فسوف يرتفع الاستثمار العام بأكثر من ٥٠% ليبلغ مجموعه ٦٧٠ مليون دولار في عام ٢٠١٠.<sup>١٤</sup>
- تشير التوقعات إلى تحسن نسبة الإيرادات إلى إجمالي الناتج المحلي لتصل إلى المستويات التي كانت أقرب إلى النمطية في الماضي، الأمر الذي يرجع إلى (١) الانتعاش الملموس للدخول الحقيقية، (٢) تحسن مستوى الامتثال نتيجة لتخفيف القيود على الحركة والدخول وإعادة إرساء القانون والنظام في

<sup>١٣</sup> أعدت وزارة المالية التعميم في أغسطس/آب ٢٠٠٩ بغية عرض مشروع الموازنة على مجلس الوزراء في منتصف نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩.

<sup>١٤</sup> يرجع الارتفاع الحاد في الاستثمارات العامة إلى عدم التمكن من إنفاق سوى ١٥٠ مليون دولار من مجموع ٦٠٠ مليون دولار التي كانت مخصصة عام ٢٠٠٩ لخطة إعادة إعمار غزة التي وضعتها السلطة الفلسطينية بسبب استمرار الحصار الذي منع دخول السلع الاستثمارية. وتُبنى موازنة ٢٠١٠ على افتراض تخفيف الحصار بما يتيح ارتفاع استثمارات إعادة إعمار غزة لتبلغ ٤٥٠ مليون دولار تقريبا، بينما سيجري إنفاق ٢٢٠ مليون دولار على استثمارات عامة أخرى بما في ذلك في الضفة الغربية.

مدن الضفة الغربية، (٣) التعافي من تأثير الحرب في غزة على إيرادات المقاصة، (٤) استمرار تحسين الإدارة الضريبية، بما في ذلك تعزيز عمل الإدارة العامة للجمارك.<sup>١٥</sup>

١٨- وبينما سيمثل الإنعاش المتوقع إنجازا كبيرا، فسوف تظل المستويات المعيشية مع ذلك أقل من مستوياتها قبل إغلاق المعابر عام ٢٠٠٠. وتشير التقديرات إلى تراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة تراكمية بلغت ١٣% منذ فرض القيود على الحركة والدخول في عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٨ (أو بنسبة تراكمية بلغت ٣٠% من حيث حصة الفرد)، مما يشير إلى أن مستوى الدخل في الاقتصاد الفلسطيني أقل بكثير من المستوى الممكن. وحتى في ظل هذا السيناريو، ستظل حصة الفرد من الدخل الحقيقي في عام ٢٠١٢ أقل من مستواها في عام ٢٠٠٠ بنحو ٢٠%. وبينما سيتراجع معدل البطالة تراجعا ملموسا ليصل إلى ١٣% بحلول عام ٢٠١٢، فسوف يظل أعلى من نسبة ١٢% المسجلة عام ١٩٩٩.

١٩- وتخضع التوقعات أعلاه لمخاطر تعطل عملية السلام، وعدم استمرار عملية رفع القيود على الحركة والدخول. وبالنظر إلى هذه المخاطر، وُضِع سيناريو "متشائم" لا يتم في ظله اتخاذ خطوات أخرى لتخفيف الحصار والقيود المفروضة على غزة، مما يثبط التوسع في التجارة واستثمارات القطاع الخاص، ويعوق تنفيذ برنامج الاستثمارات العامة ومشروعات إعادة الإعمار التي يمولها المانحون، مع ما يترتب على ذلك من انعكاسات كما يلي:

- سيؤدي تباطؤ نمو الإيرادات مقترنا بارتفاع النفقات الاجتماعية والطارئة إلى التراجع الملموس في وتيرة ضبط أوضاع المالية العامة وإجراء الإصلاحات الهيكلية، حتى في ظل استمرار فرض سياسة حازمة على الأجور والتعيينات في الحكومة. وسيتراجع عجز الموازنة الجارية بوتيرة بطيئة للغاية، فسيكون مرتفعا ويبلغ نحو ٢٠% من إجمالي الناتج المحلي حتى بحلول عام ٢٠١٢ (مقابل ١١% في السيناريو الأساسي). وبافتراض أن الدعم الخارجي للموازنة الجارية ظل عند مستواه كما في السيناريو الأساسي، أي يبلغ في المتوسط ١,٢ مليار دولار تقريبا في السنة، فسوف يتعين كبح النفقات النقدية كما ستتراكم مبالغ طائلة من متأخرات النفقات.

- من شأن استمرار القيود المفروضة على استيراد السلع الرأسمالية والمواد الخام وعبور العاملين في المشروعات أن يؤدي إلى إبطاء وتيرة تنفيذ مشروعات الاستثمارات العامة وإعادة إعمار غزة.

<sup>١٥</sup> اعتمدت الإدارة العامة للجمارك الفلسطينية في عام ٢٠٠٩ نظاما حديثا يعمل على شبكة الإنترنت، سيؤدي إلى تبسيط الإجراءات الجمركية والحد من التهرب الضريبي إلى حد كبير، وذلك في سياق مشروع يموله الاتحاد الأوروبي.

وسيؤدي ذلك إلى حدوث أثر معاكس على النمو الأطول أجلا، فضلا على تأثيره المباشر على أنشطة القطاع الخاص.

- ويُتوقع أن تظل حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عند نفس المستوى في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٢ مع استمرار الانحسار في أنشطة القطاع الخاص بسبب مواصلة فرض القيود على الحركة والدخول، وتقييد الاستهلاك والاستثمار في القطاع العام. وسيرتفع معدل البطالة من ٢٦% في عام ٢٠٠٨ إلى ٣٠% بحلول عام ٢٠١٢. ومن ثم، ستتساقط مخاطر الاضطرابات الاجتماعية والتي ستزيد الضغوط على نمو القطاع الخاص وتضيف إلى صعوبة تقييد الأجور والتعيينات في القطاع العام.

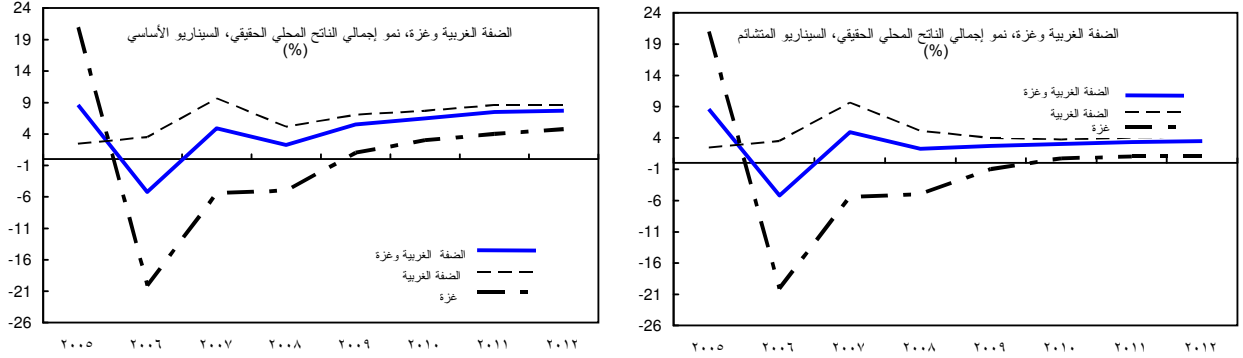
### الضفة الغربية وغزة - مقارنة مع السيناريو المتشائم

٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
السيناريو المتشائم				السيناريو الأساسي				تقديرات	
الناتج والاستثمار									
٣,٥	٣,٣	٣,٠	٢,٧	٧,٧	٧,٥	٦,٥	٥,٥	٢,٣	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير %)
٠,٦	٠,٣	٠,١	٠,٢-	٤,٧	٤,٥	٣,٥	٢,٦	٠,٥-	حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير %)
٢٠,١	٢٠,٠	١٩,٢	١٧,٨	٢٥,٧	٢٥,٧	٢٦,١	٢١,٧	١٨,٠	إجمالي تكوين رأس المال (% من إجمالي الناتج المحلي)
٦,٤	٦,٣	٥,٢	٣,٥	٧,٩	٨,٨	١٠,٠	٦,٧	٣,٣	منه: الاستثمار العام (% من إجمالي الناتج المحلي)
(% من إجمالي الناتج المحلي)									
الماليات العامة ١/									
٢٣,٥	٢٣,٥	٢٣,٥	٢٣,٥	٢٦,٤	٢٦,١	٢٥,٣	٢٤,٧	٢٤,٠	الإيرادات ٢/
٤٣,٥	٤٤,٧	٤٥,٦	٥٠,٧	٣٧,٥	٤٠,٠	٤٢,٧	٤٧,٨	٤٤,١	النفقات الجارية وصافي الإقراض
٢٠,٠-	٢١,٣-	٢٢,١-	٢٧,٢-	١١,١-	١٣,٩-	١٧,٤-	٢٣,٢-	٢٠,١-	رصيد النفقات الجارية (قبل الدعم الخارجي) ٢/
١٢,٦-	١٥,١-	١٨,١-	٢٣,٥-	١١,١-	١٣,٩-	١٧,٤-	٢٣,٢-	٢٥,٨-	رصيد النفقات الجارية، على الأساس النقدي (قبل الدعم الخارجي) ٢/
٧,٥	٦,١	٤,٠	٣,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢٣,٢-	٥,٩-	تراكم متأخرات النفقات
٦,٤	٦,٣	٥,٢	٣,٥	٧,٩	٨,٨	١٠,٠	٠,٠	٣,٣	النفقات الرأسمالية
٤٦٥	٤٢٥	٣٢٥	٢٠٠	٦٥٠	٦٥٠	٦٦٧	٦,٧	١٩١	(بملايين الدولارات الأمريكية)
١,٠	١,١	١,٢	١,٣	١,٠	١,١	١,٢	٤٠٠	١,٨	الدعم الخارجي للموازنة الجارية (بمليارات الدولارات الأمريكية)
١٨,٧	٢١,١	٢٣,٠	٢٤,١	١٨,٧	٢٢,٣	٢٧,٠	١,٣	٢٩,٩	مجموع الدعم الخارجي، متضمنا دعم النفقات الرأسمالية
١,٤	١,٥	١,٥	١,٥	١,٦	١,٧	١,٩	٢٦,٨	٢,٠	(بمليارات الدولارات الأمريكية)
(% من إجمالي الناتج المحلي)									
القطاع الخارجي									
١١,٧	١١,٨	١١,٨	١٢,١	١٥,٦	١٥,٠	١٣,٧	١٣,١	١٣,٠	صادرات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج
٦٧,٦	٦٨,٥	٦٩,٢	٦٨,٩	٧١,٧	٧٢,٨	٧٥,٢	٧١,٧	٧٠,٢	واردات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج
٢٣,١-	٢٤,٨-	٢٦,٤-	٢٧,٣-	٢٣,٨-	٢٥,٦-	٢٩,٤-	٢٩,٤-	٢٦,١-	رصيد الحساب الجاري (مستبعدا منه التحويلات الرسمية)
٤,٤-	٣,٧-	٣,٤-	٣,٢-	٥,١-	٣,٣-	٢,٤-	٢,٦-	٣,٨	رصيد الحساب الجاري (متضمنا التحويلات الرسمية)
بنود للذكورة:									
٢٩,٧	٢٨,٠	٢٦,٧	٢٥,٨	١٣,٠	١٦,٨	٢٠,١	٢٣,٦	٢٦,٠	معدل البطالة (المتوسط % من القوى العاملة)
المصادر: السلطات الفلسطينية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.									

١/ على أساس الالتزام.

٢/ بالنسبة لعام ٢٠٠٨، يستبعد من الإيرادات الربح السهمي الخاص الذي دفعه صندوق الاستثمار الفلسطيني والبالغ ١٩٧ مليون دولار.

الضفة الغربية و غزة: مسار نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ٢٠٠٥-٢٠١٢  
استمرار الحصار والقيود على الحركة والدخول سيؤثر سلباً على النمو، ولا سيما في غزة.



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي

## رابعاً - التقييم

٢٠- يرى خبراء صندوق النقد الدولي أن إصلاحات المالية العامة التي أجرتها السلطة الفلسطينية حتى الآن، والتي يتوخى استمرارها في الفترة المتبقية من عام ٢٠٠٩ و عام ٢٠١٠ تتسق بشكل عام مع خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية. وقد فرضت السلطة الفلسطينية ضوابط لكبح نمو فاتورة الأجور واتخذت التدابير لإلغاء دعم المرافق تدريجياً. وتم تعزيز نظام الإدارة المالية العامة، الأمر الذي ساعد في إحكام السيطرة على الإنفاق ورفع مستوى جودته. وأسهمت تدابير بناء المؤسسات وسياسة المالية العامة الحكيمة بدور مكمل للأثر الإيجابي الذي أحدثه تخفيف القيود في تعزيز ثقة القطاع الخاص. ومن شأن تخفيف القيود وارتفاع النمو أن يدعم التعجيل بالإصلاحات الهيكلية، ومنها الإصلاحات الشاملة لجهاز الخدمة المدنية ونظام التقاعد. ويؤكد "برنامج الحكومة الثالثة عشرة" للفترة من ٢٠١٠-٢٠١١ الصادر في أغسطس/آب ٢٠٠٩ التزام السلطة الفلسطينية بتعجيل وتيرة إصلاحات المالية العامة.

٢١- وبالنظر إلى صعوبة وضع السيولة، فمن المهم للغاية أن تتخذ السلطة الفلسطينية موقفا صارما بالقدر الكافي على صعيد الإنفاق في الفترة المتبقية من عام ٢٠٠٩ بما يتماشى مع إجمالي اعتمادات الموازنة. وهناك قدر كبير من عدم اليقين الذي يكتنف حجم المعونة المنتظرة في الفترة القادمة من المانحين لسد الفجوة التمويلية في الفترة المتبقية من عام ٢٠٠٩. ومن الضروري أيضا الحد من تراكم المتأخرات واللجوء إلى مزيد من الاقتراض من البنوك للحفاظ على ثقة الموردين من القطاع الخاص والبنوك التجارية.

وبينما يُتوقع بقاء الأجور ودعم المرافق ضمن المستويات المدرجة في الموازنة، فمن الضروري كبح النفقات غير الأجور في الفترة المتبقية من العام لكي لا تتجاوز هدف الموازنة لعام ٢٠٠٩.

٢٢- يتعين التعجيل بتنفيذ مشروعات الاعاش المبكر لتخفيف حدة الوضع الإنساني بالغ الصعوبة في غزة. ومن الضروري تخفيف الحصار للسماح بدخول السلع الرأسمالية والمواد الخام للتمكين من إعادة الإعمار. فضلا على ذلك، فمن الأهمية بمكان أن تتسق السلطة الفلسطينية عن كثب مع المانحين ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المنفذة للمشروعات في غزة لضمان الصرف الفوري لموارد المعونة الطارئة، بما في ذلك المبلغ المتوقع في تعديل الموازنة، والتأكد من كفاءة استخدامها بما يكفل المضي في تنفيذ المشروعات في أسرع وقت بعد تخفيف الحصار. ويكتسب هذا التنسيق أهمية خاصة نظرا للقيود التي تفرضها الموازنة المحدودة للسلطة الفلسطينية ومخاطر تراكم المتأخرات.

٢٣- وقد أدى بدء عملية رفع القيود إلى ظهور بوادر أمل على حدوث انعكاس في مسار الاتجاه الهبوطي للمستويات المعيشية في عام ٢٠٠٩، الأمر الذي سيمهد السبيل أمام حقبة من الازدهار مع تزايد اعتماد الشعب الفلسطيني على الذات. وبالنظر إلى التجارب السابقة من خيبة الآمال عند منعطفات مشابهة، فلا بد من التعاون الوثيق بين الأطراف الثلاثة (السلطة الفلسطينية، وحكومة إسرائيل، والمانحون) للحد من المخاطر الجسيمة التي تكتنف الآفاق الاقتصادية:

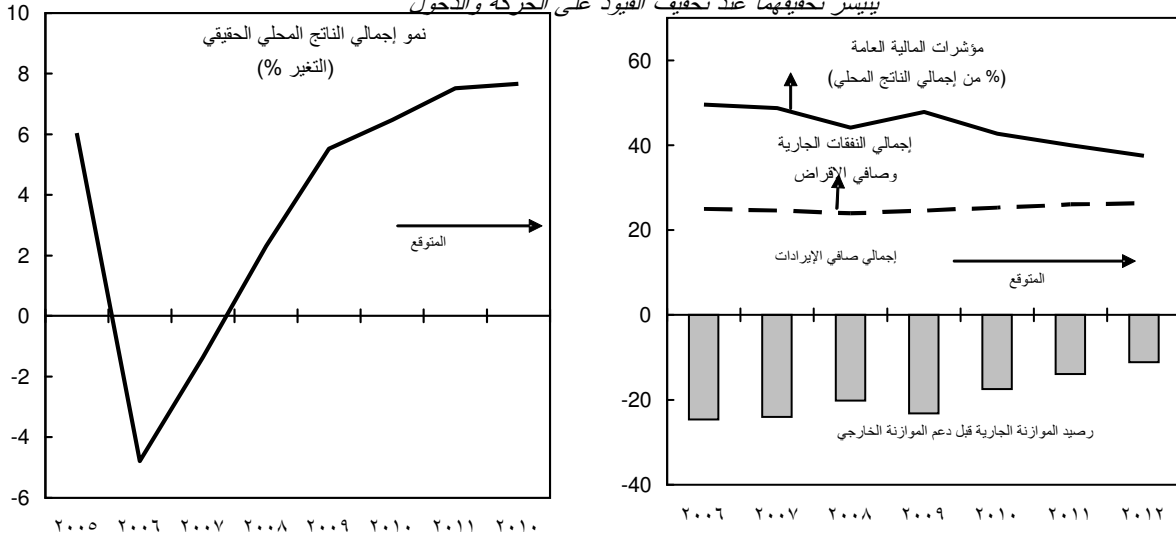
- إن تخفيف القيود وإحراز تقدم في عملية السلام مطلبان ضروريان لخفض الإنفاق من المالية العامة، وتنفيذ الاستثمارات العامة والخاصة، وتحقيق النمو في التعيينات والنتائج على أساس مستمر.
- صرف المانحون موارد مالية بلغ مجموعها ٠,٩٥ مليار دولار خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى أغسطس/آب ٢٠٠٩ اتساقا مع الاحتياجات التمويلية التي بلغت ١,١٥ مليار دولار للسنة ككل ووفقا لتنبؤات الموازنة الأصلية لسنة ٢٠٠٩. ومع ذلك، صُرف أكثر من نصف هذا المبلغ (حوالي ٠,٥ مليار دولار) متأخرا في يوليو/تموز وأغسطس/آب، مما أسهم في زيادة مصاعب السيولة التي تواجه السلطة الفلسطينية ولجئها إلى الاقتراض من البنوك المحلية في النصف الأول من العام. فضلا على ذلك، واجه المانحون تحديات غير متوقعة من اندلاع الحرب في غزة وما أسفرت عنه من انعكاسات على الاحتياجات التمويلية اللازمة للموازنة. ويلزم الحصول على مساعدات إضافية من المانحين لتغطية احتياجات التمويل الخارجي للموازنة الجارية والبالغة نحو ٠,٤ مليار دولار في الفترة من سبتمبر/أيلول إلى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩، وكذلك ١,٢ مليار دولار لعام ٢٠١٠. إضافة إلى ذلك، يُتوقع أن تصل احتياجات تمويل المشروعات التطويرية إلى ١,١ مليار دولار لعامي

٢٠٠٩ و٢٠١٠. وإذا لم يتسن توفير أموال كافية، سيتعين على السلطة الفلسطينية خفض نفقاتها النقدية ويُرجح أن تتراكم عليها متأخرات، بما في ذلك متأخرات الأجور. وسوف يكون التنسيق التام بين المانحين، وكذلك بين المانحين والسلطة الفلسطينية، مطلباً ضرورياً لضمان صرف موارد المعونة بصورة كافية وفي الوقت المناسب.

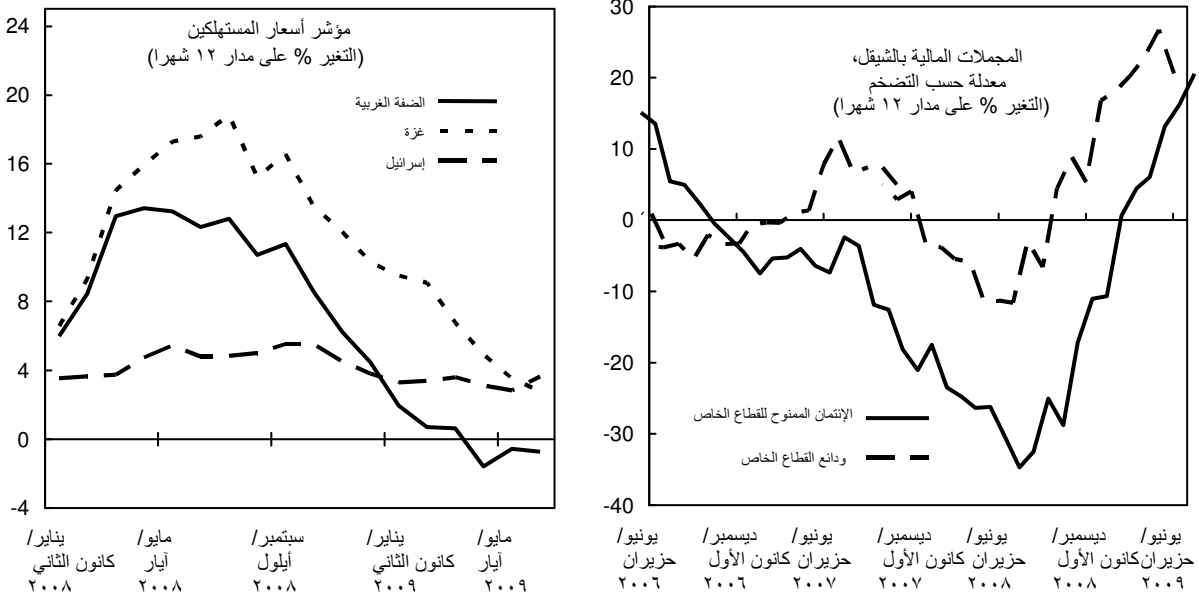
• وبالنظر إلى أجواء عدم اليقين التي تكتنف الوضع في غزة، فقد يتبين أن احتياجات الإنفاق لمواجهة الظروف الطارئة والإنسانية أعلى بكثير من المبالغ المتوقعة حالياً. ومن شأن ذلك أن يزيد العجز في الموازنة الجارية للسلطة الفلسطينية ويتطلب تمويلاً إضافياً من المانحين. فضلاً على ذلك، فإن استمرار نقص الأوراق النقدية سيؤدي إلى زيادة صعوبة تغطية السكان لحاجاتهم الأساسية. وما لم يتم تمويل عجز الموازنة الجارية بصورة كاملة، وضمان تحويل هذا التمويل إلى أوراق نقدية يتلقاها الموظفون والمستفيدون، فسوف تتشأ مخاطر زيادة ارتفاع معدل الفقر في غزة.

الشكل البياني ٢ - الضفة الغربية و غزة: تطورات الاقتصاد الكلي والمالية العامة  
من المتصور حدوث تعافٍ ملحوظ وتصحيح كبير في أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط،

يتيسر تحقيقهما عند تخفيف القيود على الحركة والدخول



استمر التراجع المطرد في التضخم، بينما تحسن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ووداعه



المصادر: وزارة المالية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.



## الجدول ١ - الضفة الغربية و غزة: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٦ - ٢٠١٢

## السيناريو الأساسي

(تعداد السكان: ٣,٨ مليون نسمة؛ ٢٠٠٨ (تقديرات))

(حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي: ١ ٧١٠ دولار أمريكي؛ ٢٠٠٨ (تقديرات))

(معدل الفقر: ٥٧%، منها ٤٦% في الضفة الغربية و ٧٩% في قطاع غزة، ٢٠٠٧ (تقديرات))

		تقديرات			توقعات			
		٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)								
الناتج والأسعار								
	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بأسعار السوق لعام ٢٠٠٤)	٤,٤-	١,٤-	٢,٣	٥,٥	٦,٥	٧,٥	٧,٧
	معدل تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (نهاية الفترة)	٣,٣	٦,٩	٧,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠
	معدل تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط الفترة)	٣,٨	٢,٧	٩,٩	٢,٥	٣,٠	٣,٠	٣,٠
(% من إجمالي الناتج المحلي)								
الاستثمار والادخار								
	إجمالي تكوين رأس المال، ومنه:	٢٠,٣	١٧,٢	١٨,٠	٢١,٧	٢٦,١	٢٥,٧	٢٥,٧
	عام	٥,٩	٢,٣	٣,٣	٦,٧	١٠,٠	٨,٨	٧,٩
	خاص	١٤,٥	١٥,٠	١٤,٨	١٥,٠	١٦,١	١٦,٩	١٧,٨
	إجمالي المدخرات القومية، منها:	١٢,٣	١٦,٤	٢١,٩	١٩,١	٢٣,٨	٢٢,٤	٢٠,٦
	عام /	٢,٨-	٢,٥-	٩,٧	٣,٧	٩,٦	٨,٤	٧,٦
	خاص	١٥,١	١٨,٩	١٢,١	١٥,٤	١٤,٢	١٤,٠	١٣,٠
	ميزان الادخار والاستثمار	٨,٠-	٠,٨-	٣,٨	٢,٦-	٢,٤-	٣,٣-	٥,١-
(% من إجمالي الناتج المحلي)								
الماليات العامة /								
	الإيرادات /	٢٥,٠	٢٤,٧	٢٤,٠	٢٤,٧	٢٥,٣	٢٦,١	٢٦,٤
	النفقات الجارية وصافي الإقراض	٤٩,٦	٤٨,٧	٤٤,١	٤٧,٨	٤٢,٧	٤٠,٠	٣٧,٥
	نفقات الأجور	٢٦,٠	٢٤,٩	٢٢,٢	٢١,٩	٢٠,٩	١٩,٦	١٨,٣
	نفقات غير الأجور	١٦,٣	١٣,٥	١٥,١	١٥,٤	١٧,٥	١٧,٣	١٦,٣
	صافي الإقراض	٧,٣	١٠,٤	٦,٨	٥,٩	٤,٣	٣,٢	٢,٩
	الإفناق الطارئ في غزة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠
	رصيد النفقات الجارية (قبل دعم الموازنة الخارجي) /	٢٤,٦-	٢٤,١-	٢٠,١-	٢٣,٢-	١٧,٤-	١٣,٩-	١١,١-
	متضمنا الإفناق الطارئ في غزة	٢٤,٦-	٢١,٤-	٢٠,١-	١٨,٥-	١٧,٤-	١٣,٩-	١١,١-
	باستبعاد الإفناق الطارئ في غزة	١٥,٥-	١٦,٣-	٢٥,٨-	٢٣,٢-	١٧,٤-	١٣,٩-	١١,١-
	رصيد النفقات الجارية، على الأساس النقدي (قبل دعم الموازنة الخارجي) /	٥,٧	١,٩	٢,٩	٦,٢	٩,٥	٨,٣	٧,٥
	النفقات الرأسمالية	٢٦٠	١٠٠	١٩١	٤٠٠	٦٦٧	٦٥٠	٦٥٠
	(بملايين الدولارات الأمريكية)	٣٠,٢-	٢٦,٠-	٢٣,١-	٢٩,٤-	٢٦,٩-	٢٢,٣-	١٨,٧-
	الرصيد الكلي (قبل دعم الموازنة الخارجي)	٠,٧	١,٠	١,٨	١,٣	١,٢	١,١	١,٠
	الدعم الخارجي لموازنة النفقات الجارية (بمليارات)							

## الدولارات الأمريكية)

٢١,٨	٢١,٦	٢٩,٩	٢٦,٨	٢٧,٠	٢٢,٣	١٨,٧	مجموع الدعم الخارجي، بما في ذلك دعم النفقات الرأسمالية
١,٠	١,١	٢,٠	١,٧	١,٩	١,٧	١,٦	(بمليارات الدولارات الأمريكية)

## (التغير السنوي بالنسبة المئوية)

## القطاع النقدي / ٤

٤,١	٥,٠-	٣,٤-	١٣,٥	١٦,٤	٢١,٤	٢١,٠	الائتمان المقدم للقطاع الخاص
٨,٨	١٩,٨	١٤,٠	٨,٥	١٠,٧	١٥,٩	١٥,٥	ودائع القطاع الخاص

## القطاع الخارجي

## (% من إجمالي الناتج المحلي)

١١,٦	١٠,٤	١٣,٠	١٣,١	١٣,٧	١٥,٠	١٥,٦	صادرات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج
٧٥,٧	٦٨,٨	٧٠,٢	٧١,٧	٧٥,٢	٧٢,٨	٧١,٧	واردات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج
١١,٧	١٤,٤	١٢,٣	١١,٧	١١,٧	١١,٥	١١,٣	صافي دخل عوامل الإنتاج
٤٤,٤	٤٣,٢	٤٨,٨	٤٤,٣	٤٧,٤	٤٣,٠	٣٩,٧	صافي التحويلات الجارية
٢١,٨	٢١,٦	٢٩,٩	٢٦,٨	٢٧,٠	٢٢,٣	١٨,٧	التحويلات الرسمية
٢٩,٨-	٢٢,٤-	٢٦,١-	٢٩,٤-	٢٩,٤-	٢٥,٦-	٢٣,٨-	رصيد الحساب الجاري (باستبعاد التحويلات الرسمية)
٨,٠-	٠,٨-	٣,٨	٢,٦-	٢,٤-	٣,٣-	٥,١-	رصيد الحساب الجاري (متضمنا التحويلات الرسمية)

## بنود للتذكرة

٤٥٩٤	٥١٤٧	٦٥٤٠	٦٤٤٢	٧٠٠٠	٧٨٠٠	٨٦٥٧	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
١٢٧٢	١٣٨٤	١٧١٠	١٦٣٧	١٧٢٩	١٨٧٢	٢٠٢٠	حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بالدولار الأمريكي)
٢٣,٦	٢١,٥	٢٦,٠	٢٣,٦	٢٠,١	١٦,٨	١٣,٠	معدل البطالة (متوسط النسبة المئوية لقوة العمل)
٤٦,٤-	١٢,٨-	١٦,٢-	...	...	...	...	مؤشر "القدس" في سوق فلسطين للأوراق المالية (التغير السنوي بالنسبة المئوية)

المصادر: السلطات الفلسطينية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ ترجع الزيادة الكبيرة في إجمالي المدخرات العامة خلال الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٠ في معظمها إلى التدفق التمويلي الكبير من المانحين لموازنة النفقات الجارية والتطويرية.

٢/ على أساس الالتزام.

٣/ بالنسبة لعام ٢٠٠٨، يستبعد من الإيرادات ربح سهمي خاص تم تلقيه من صندوق الاستثمار الفلسطيني بلغ ١٩٧ مليون دولار.

٤/ نهاية الفترة؛ بالدولار الأمريكي.

## الجدول ٢- الضفة الغربية وغزة: عمليات المالية العامة للحكومة المركزية، ٢٠٠٨-٢٠١٢

	توقعات			موازنة		تقديرات
	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	(بملايين الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك)					
إجمالي صافي الإيرادات	٢٢٨٤	٢٠٣٥	١٧٧٠	١٥٨٨	١٦٣٠	١٥٦٨
إجمالي الإيرادات المحلية	٩١٣	٨١٦	٦٩٨	٦٣٢	٦٢٥	٥٦٢
الإيرادات الضريبية	٣٨٤	٣٤٢	٣٠١	٢٨٠	٢٧٣	٢٧٣
الإيرادات غير الضريبية	٥٢٨	٤٧٤	٣٩٦	٣٥٢	٣٥٣	٢٨٩
إيرادات المقاصة (مستحقة)	١٥٣٢	١٣٦٣	١٢٠١	١٠٧٤	١١٢٣	١١٢٢
إيرادات المقاصة (نقدا)	١٥٣٢	١٣٦٣	١٢٠١	١٠٧٤	١١٢٣	١١٣٧
إيرادات المقاصة (صافي تراكم المتأخرات)	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٥-
رديات الضرائب	١٦٠	١٤٤	١٢٩	١١٨	١١٨	١١٦
النفقات الجارية الكلية وصافي الإقراض (على أساس الالتزام)	٣٢٤٩	٣١٢٢	٢٩٨٨	٣٠٨٠	٣٠٨٠	٢٨٨٦
نفقات الأجور (التزام)	١٥٨٦	١٥٢٥	١٤٦٦	١٤١٠	١٤١٠	١٤٥٣
نفقات الأجور (نقدي)	١٥٨٦	١٥٢٥	١٤٦٦	١٤١٠	١٤١٠	١٧٧١
نفقات الأجور (صافي تراكم المتأخرات)	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٣١٧-
النفقات غير الأجور (التزام)	١٤١٣	١٣٤٧	١٢٢٢	٩٩٠	٩٩٠	٩٨٥
النفقات غير الأجور (نقدي)	١٤١٣	١٣٤٧	١٢٢٢	٩٩٠	٩٩٠	١٠٥٥
النفقات غير الأجور (صافي تراكم المتأخرات)	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٧٠-
صافي الإقراض	٢٥٠	٢٥٠	٣٠٠	٣٨٠	٣٨٠	٤٤٧
النفقات الطارئة المخصصة لغزة	صفر	صفر	صفر	٣٠٠	٣٠٠	صفر
رصيد النفقات الجارية (على أساس الالتزام، قبل دعم الموازنة الخارجي)	٩٦٥-	١٠٨٧-	١٢١٨-	١٤٩٢-	١٤٥٠-	١٣١٧-
يضاف: متأخرات الإنفاق (صافي التراكم)	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٣٨٧-
يطرح: صافي المقاصة المحتجزة (+) أو المحولة من المبالغ المحصلة السابقة (-)	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٥-
يُضاف: متأخرات رديات الضرائب	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
رصيد النفقات الجارية (على الأساس النقدي، قبل دعم الموازنة الخارجي)	٩٦٥-	١٠٨٧-	١٢١٨-	١٤٩٢-	١٤٥٠-	١٦٩٠-
النفقات الرأسمالية	٦٥٠	٦٥٠	٦٦٧	٤٠٠	١١٠٣	١٩١
المشاريع التنويرية	٥٥٠	٤٥٠	٢١٧	٢٥٠	٥٠٣	١٩١
إعادة إعمار غزة المرتبطة بالحرب	١٠٠	٢٠٠	٤٥٠	١٥٠	٦٠٠	صفر
الرصيد الكلي (على أساس نقدي، بما في ذلك النفقات الرأسمالية)	١٦١٥-	١٧٣٧-	١٨٨٥-	١٨٩٢-	٢٥٥٣-	١٨٨١-
إجمالي التمويل	١٦١٥	١٧٣٧	١٨٨٥	١٨٩٢	٢٥٥٣	١٨٨١
صافي التمويل المصرفي المحلي	صفر	صفر	صفر	١٧٦	صفر	٢٩-
التمويل المحلي الآخر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
التمويل الخارجي للنفقات الجارية (مؤمن)	صفر	صفر	صفر	٩٥٠	صفر	١٧٦٤

١٩١	صفر	٣٢	صفر	صفر	صفر	التمويل الخارجي للنفقات الرأسمالية (مؤمن)
٤-	٤-	١٣-	٤-	٤-	٤-	صافي الدين الخارجي
صفر	٢٥٥٧	٧٤٧	١٨٨٩	١٧٤١	١٦١٩	التمويل الخارجي غير المؤمن بعد منه : لتغطية:
...	١٤٥٤	٣٧٩	١٢٢	١٠٩١	٩٦٩	نفقات الموازنة الجارية
...	٣٢	٩٣	١٥٠	٢٥٠	٢٥٠	المشاريع الكبيرة الممولة من المانحين مباشرة
...	٤٧١	١٢٥	٢٠٠	١٧٥	٣٠٠	مشاريع المجتمعات المحلية الممولة من المانحين مباشرة
صفر	٦٠٠	١٥٠	٤٥٠	٢٠٠	١٠٠	إعادة إعمار غزة المرتبطة بالحرب
٤٠-	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	المتبقي
						بنود للتذكير:
						(% من إجمالي الناتج المحلي؛ ما لم يذكر خلاف ذلك)
٢٤,٠	٢٥,٨	٢٤,٧	٢٥,٣	٢٦,١	٢٦,٤	الإيرادات
٤,٢	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٤	٤,٤	ومنهما: الإيرادات الضريبية المحلية
١٧,٢	١٧,٨	١٦,٧	١٧,٢	١٧,٥	١٧,٧	ومنهما: إيرادات المقاصة
٤٤,١	٤٨,٧	٤٧,٨	٤٢,٧	٤٠,٠	٣٧,٥	النفقات الجارية وصافي الإقراض
٢٢,٢	٢٢,٣	٢١,٩	٢٠,٩	١٩,٦	١٨,٣	نفقات الأجور
١٥,١	١٥,٧	١٥,٤	١٧,٥	١٧,٣	١٦,٣	النفقات غير الأجور
٦,٨	٦,٠	٥,٩	٤,٣	٣,٢	٢,٩	صافي الإقراض
٠,٠	٤,٧	٤,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	النفقات الطارئة المخصصة لغزة
						رصيد النفقات الجارية (على أساس الالتزام) قبل دعم الموازنة الخارجي
٢٠,١-	٢٣,٠-	٢٣,٢-	١٧,٤-	١٣,٩-	١١,١-	متضمنا النفقات الطارئة المخصصة لغزة
٢٠,١-	١٨,٢-	١٨,٥-	١٧,٤-	١٣,٩-	١١,١-	مستبعدا منه النفقات الطارئة المخصصة لغزة
٢٥,٨-	٢٣,٠-	٢٣,٢-	١٧,٤-	١٣,٩-	١١,١-	رصيد النفقات الجارية (على الأساس النقدي) قبل دعم الموازنة الخارجي
٢٦,٤	٢٣,٠	٢٠,٦	١٧,٤-	١٤,٠	١١,١-	دعم الموازنة الخارجي (جار)
١٧٦٤	١٤٥٤	١٣٢٩	١٢٢٢	١٠٩١	٩٦٩	بملايين الدولارات الأمريكية
٢,٩	١٧,٥	٦,٢	٩,٥	٨,٣	٧,٥	النفقات الرأسمالية
٢٨,٨-	٤٠,٤-	٢٩,٤-	٢٦,٩-	٢٢,٣-	١٨,٧-	الرصيد الكلي (على الأساس النقدي)
١٩٥٥	٢٥٥٧	١٧٢٩	١٨٨٩	١٧٤١	١٦١٩	إجمالي دعم الموازنة الخارجي (بملايين الدولارات الأمريكية)
٦٥٤٠	٦٣١٨	٦٤٤٢	٧٠٠٠	٧٨٠٠	٨٦٥٧	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الدولارات الأمريكية)

المصادر: وزارة المالية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

## الجدول ٢ب- الضفة الغربية وغزة: عمليات المالية العامة للحكومة المركزية، ٢٠٠٨-٢٠١٢

تقديرات	موازنة				توقعات	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠١٠		٢٠١١
(بملايين الشقيقات، ما لم يذكر خلاف ذلك)						
٥٦٢٤	٦٥٢٠	٦٣٥٢	٧٠٧٩	٨١٣٩	٩١٣٧	إجمالي صافي الإيرادات
٢٠١٦	٢٥٠٠	٢٥٢٨	٢٧٩٠	٣٢٦٤	٣٦٥٠	إجمالي الإيرادات المحلية
٩٧٨	١٠٩٠	١١٢٠	١٢٠٦	١٣٦٨	١٥٣٨	الإيرادات الضريبية
١٠٣٧	١٤١٠	١٤٠٨	١٥٨٥	١٨٩٦	٢١١٣	الإيرادات غير الضريبية
٤٠٢٥	٤٤٩٢	٤٢٩٦	٤٨٠٥	٥٤٥١	٦١٢٩	إيرادات المقاصة (مستحقة)
٤٠٧٨	٤٤٩٢	٤٢٩٦	٤٨٠٥	٥٤٥١	٦١٢٩	إيرادات المقاصة (نقدا)
٥٢-	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	إيرادات المقاصة (صافي تراكم المتأخرات)
٤١٧	٤٧٢	٤٧٢	٥١٧	٥٧٦	٦٤٢	رديبات الضرائب
١٠٣٤٩	١٢٣٢٠	١٢٣٢٠	١١٩٥٣	١٢٤٨٦	١٢٩٩٧	النفقات الجارية الكلية وصافي الإقراض (على أساس الالتزام)
٥٢١٢	٥٦٤٠	٥٦٤٠	٥٨٦٦	٦١٠٠	٦٣٤٤	نفقات الأجور (التزام)
٦٣٥١	٥٦٤٠	٥٦٤٠	٥٨٦٦	٦١٠٠	٦٣٤٤	نفقات الأجور (نقدي)
١١٣٩-	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	نفقات الأجور (صافي تراكم المتأخرات)
٣٥٣٤	٣٩٦٠	٣٩٦٠	٤٨٨٧	٥٣٨٦	٥٦٥٢	النفقات غير الأجور (التزام)
٣٧٨٤	٣٩٦٠	٣٩٦٠	٤٨٨٧	٥٣٨٦	٥٦٥٢	النفقات غير الأجور (نقدي)
٢٥٠-	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	النفقات غير الأجور (صافي تراكم المتأخرات)
١٦٠٣	١٥٢٠	١٥٢٠	١٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	صافي الإقراض
صفر	١٢٠٠	١٢٠٠	صفر	صفر	صفر	النفقات الطارئة المخصصة لغزة
٤٧٢٥-	٥٨٠٠-	٥٩٦٨-	٤٨٧٤-	٤٣٤٧-	٣٨٥٩-	رصيد النفقات الجارية (على أساس الالتزام، قبل دعم الموازنة الخارجي)
١٣٨٨-	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	يضاف: متأخرات الإنفاق (صافي التراكم)
٥٢-	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	يُطرح: صافي المقاصة المحتجزة (+) أو المحولة من المبالغ المحصلة السابقة (-)
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	يُضاف: متأخرات رديبات الضرائب
٦٠٦٠-	٥٨٠٠-	٥٩٦٨-	٤٨٧٤-	٤٣٤٧-	٣٨٥٩-	رصيد النفقات الجارية (على الأساس النقدي، قبل دعم الموازنة الخارجي)
٦٨٥	٤٤١٢	١٦٠٠	٢٦٦٨	٢٦٠٠	٢٦٠٠	النفقات الرأسمالية
٦٨٥	٢٠١٢	١٠٠٠	٨٦٨	١٨٠٠	٢٢٠٠	المشاريع التطويرية
صفر	٢٤٠٠	٦٠٠	١٨٠٠	٨٠٠	٤٠٠	إعادة إعمار غزة المرتبطة بالحرب
٦٧٤٥-	١٠٢١٢-	٧٥٦٨-	٧٥٤٢-	٦٩٤٧-	٦٤٥٩-	الرصيد الكلي (على الأساس النقدي، بما في ذلك النفقات الرأسمالية)
٦٧٤٥	١٠٢١٢	٧٥٦٨	٧٥٤٢	٦٩٤٧	٦٤٥٩	إجمالي التمويل

صفر	صفر	صفر	٧١٦	صفر	١٠٦-	صافي التمويل المصرفي المحلي
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	التمويل المحلي الأخر
صفر	صفر	صفر	٣٨٦٥	صفر	٦٢٥٣	التمويل الخارجي للنفقات الجارية (مؤمن)
صفر	صفر	صفر	١٣٠	صفر	٦٨٥	التمويل الخارجي للنفقات الرأسمالية (مؤمن)
١٦-	١٦-	١٦-	٥١-	١٦-	١٦-	صافي الدين الخارجي
٦٤٧٥	٦٩٦٣	٧٥٥٨	٢٩٠٨	١٠٢٢٨	صفر	التمويل الخارجي غير المؤمن بعد منه : لتغطية:
٣٨٧٥	٤٣٦٣	٤٨٩٠	١٤٣٦	٥٨١٦	...	نفقات الموازنة الجارية
١٠٠٠	١٠٠٠	٦٠٠	٣٧٢	٤٠٠	...	المشاريع الكبيرة الممولة من المانحين مباشرة
١٢٠٠	٧٠٠	٨٠٠	٥٠٠	١٦١٢	...	مشاريع المجتمعات المحلية الممولة من المانحين مباشرة
٤٠٠	٨٠٠	١٨٠٠	٦٠٠	٢٤٠٠	صفر	إعادة إعمار غزة المرتبطة بالحرب
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٧١-	المتبقي

						بنود للتذكير:
						الإيرادات
٢٦,٤	٢٦,١	٢٥,٣	٢٤,٧	٢٥,٨	٢٤,٠	ومنها: الإيرادات الضريبية المحلية
٤,٤	٤,٤	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٢	ومنها: إيرادات المقاصة
١٧,٧	١٧,٥	١٧,٢	١٦,٧	١٧,٨	١٧,٢	النفقات الجارية وصافي الإقراض
٣٧,٥	٤٠,٠	٤٢,٧	٤٧,٨	٤٨,٨	٤٤,١	نفقات الأجور
١٨,٣	١٩,٦	٢٠,٩	٢١,٩	٢٢,٣	٢٢,٢	النفقات غير الأجور
١٦,٣	١٧,٣	١٧,٥	١٥,٤	١٥,٧	١٥,١	صافي الإقراض
٢,٩	٣,٢	٤,٣	٥,٩	٦,٠	٦,٨	النفقات الجارية في غزة
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٧	٤,٧	٠,٠	رصيد النفقات الجارية (على أساس الالتزام) قبل دعم الموازنة الخارجي
١١,١-	١٣,٩-	١٧,٤-	٢٣,٢-	٢٣,٠-	٢٠,١-	متضمنا النفقات الجارية في غزة
١١,١-	١٣,٩-	١٧,٤-	١٨,٥-	١٨,٢-	٢٠,١-	مستبعدا منه النفقات الجارية في غزة
١١,١-	١٣,٩-	١٧,٤-	٢٣,٢-	٢٣,٠-	٢٥,٨-	رصيد النفقات الجارية (على الأساس النقدي) قبل دعم الموازنة الخارجي
١١,٢	١٤,٠	١٧,٥	٢٠,٦	٢٣,٠	٢٦,٤	دعم الموازنة الخارجي (جار)
٩٦٩	١٠٩١	١٢٢٢	١٣٢٩	١٤٥٤	١٧٦٤	بملايين الدولارات الأمريكية
٧,٥	٨,٣	٩,٥	٦,٢	١٧,٥	٢,٩	النفقات الرأسمالية
١٨,٧-	٢٢,٣-	٢٦,٩-	٢٩,٤-	٤٠,٤-	٢٨,٨-	الرصيد الكلي (على الأساس النقدي)
٦٤٧٥	٦٩٦٣	٧٥٥٨	٦٩٠٣	١٠٢٢٨	٦٨٦٧	إجمالي دعم الموازنة الخارجي (بملايين الشقيقات)
٣٤٦٢٨	٣١٢٠٠	٢٧٩٩٨	٢٥٧٦٧	٢٥٢٧١	٢٣٤٥٤	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الشقيقات)

المصادر: وزارة المالية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.